الاجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة

العدد الحادي والعشرون

دیسمبر ۲۰۱۱



- أجندة ٢٠٣٠: التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة
- إنجازات مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية لعام ٢٠١٦
- التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا

- آثار التغيرات في أسعار صرف
 العملات الأجنبية
- رقابة الالتزام على إدارة نفايات
 النشاطات العلاجية
- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

تصدر المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة سنوياً خلال شهر ديسمبر من كل عام بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية لاطلاع كافة أعضاء الأجهزة العليا للرقابة بالمنظمة الأفريقية (الأفروساي) على مختلف الموضوعات الفنية والأخبار الإقليمية والعالمية المتعلقة بالعمل الرقابي.

تجدر الإشارة إلى أن كافة المقالات والأفكار الواردة على صفحات هذه المجلة لا تعبر عن نهج وأفكار المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (الأفروساي) وهيئة تحريرها، بل تُعبر في مجملها عن فكر وآراء كاتبيها.

لذا، تدعو هيئة تحرير المجلة العاملين بالأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالأفروساي لإرسال ما لديهم من مقالات وأفكار ومقترحات لنشرها على صفحات هذه المجلة وذلك على العناوين التالية:

جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للمحاسبات الجهاز المركزي للمحاسبات الإدارة المركزية للعلاقات الدولية والمؤتمرات طريق صلاح سالم – مدينة نصر القاهرة – جمهورية مصر العربية ص.ب: ١١٧٨٩

فاکس: ۲٤۰۱۸۳۲۲ / ۲٤۰۱۷۰۸٦ - ۲۰۰۲

ircdept@yahoo.com ircdept@asa.gov.eg afrosai@asa.gov.eg

الموقع الإلكتروني للجهاز: www.asa.gov.eg

كلمة العدد

كلمة من السيد/ جونياس إتونا كاندجيك المراجع العام لناميبيا ورئيس الأفروساي

إن الأجهزة العليا للرقابة، في إطار سعيها لضمان أن ما تقوم به من أعمال يؤثر في تعزيز الحوكمة والمساءلة المحاسبية والشفافية، فإن الأمر يتطلب منها أن تكون نموذجا يحتذى به، إذ أنها تستخدم الموارد العامة كغيرها من مؤسسات الدولة، لذا، يتعين عليها الالتزام بالقواعد التي تحكم مثل تلك الموارد، وسأركز في كلمتي هذه على مسألة الحد من سوء استخدام الموارد العامة في الأجهزة العليا للرقابة مع التركيز على الشفافية في تطبيق القوانين الخاصة بالمشتريات.

إنه لمن مهام الجهاز الأعلى للرقابة منع الفساد من خلال تعزيز الأخلاقيات والنزاهة والشفافية في العمليات المتعلقة بالحصول على السلع والخدمات، ففي هذه العملية يستوجب على الأجهزة العليا للرقابة التأكد من أن مثل تلك الخدمات لازمة وضرورية وأن المواصفات أو شروط التعاقد الخاصة بها لم يتم صياغتها لتناسب أو لتكون في صالح جهة توريد بعينها.

إن إجراءات المناقصة بالنسبة للسلع والخدمات ينبغي أن تتسم بالشفافية في كافة المراحل بما في ذلك توجيه الدعوة وتاريخ وموعد إغلاق المظاريف وكذلك تاريخ وموعد فتحها، ويستلزم الأمر الإعلان عن المستفيدين لتفادي النزاعات، كما أنه من الواجب مراعاة الأخلاقيات عند إجراء التقييم وتحديد المخصصات وكذا عند رصد عمليات التنفيذ، ولا ينبغي التسامح في أمور الرشوة إذ أن أي جهاز أعلى للرقابة في حال سماحه بالإدارة الرديئة سيضر بثقة واحترام دافعي الضرائب.

كذلك يجب أن تكون هناك سجلات للأصول/ للمخزون من أجل مراقبة التخزين والتوزيع والاستخدام، ويتعين أن يتم جرد المخزون في الموعد المحدد وأن يكون هناك التزاماً بعمليات الصرف والإضافة، كما ينبغي أن تكون هناك عمليات تفتيش بصفة منتظمة بهدف تعزيز الرقابة.

وحتى يتسنى الإبقاء على الحوكمة وتعزيزها في الأجهزة العليا للرقابة، فإن الأمر يستلزم توفير خدمات دعم متخصصة ومهنية للمسؤولين والمدراء التنفيذيين والمساعدين التشغيليين ممن على استعداد لتدريب وتوجيه وتحفيز فرق عمل في مختلف مستويات الجهاز الأعلى للرقابة،

كما ينبغي تبني إجراءات وقائية من خلال عملية التعليم وأيضاً من خلال العمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات أخرى معنية بالحوكمة مثل لجنة مكافحة الفساد والشرطة وديوان المظالم ومركز الاستخبارات المالية ... الخ وكذا مع الجمهور ووسائل الإعلام حسبما يقتضى الوضع.

ومن أجل الوصول بالأفروساي لأن تكون منظمة مؤثرة وتحدث فارقاً ينبغي أن نعمل سوياً كفريق واحد في جميع كيانات الأفروساي، كما يتعين علينا أن نتعلم ونتقاسم المعرفة مع المنظمات الإقليمية للانتوساي وغيرها من الجهات الفاعلة على المستوى العالمي، وتعد هيئة العاملين على مستوى أجهزتنا العليا للرقابة أهم ما لدينا من أصول، لذا يتعين تمكينهم وإعدادهم مهنياً لتعزيز كفاءاتهم، إذ أنه بالابتكار والإبداع ستطور الأفروساي قيادتها وتنتقل بها من القدرة إلى الاقتدار عملاً من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة.

افتتاحية العدد



المستشار **هشام بدوي**

رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات - مصر رئيس هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة

أجندة ٢٠٣٠: التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة

إن خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تم إرساؤها أثناء اجتماع قادة العالم في الدورة السبعين للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، تحوى في مضمونها ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية تسعى جميعها إلى إحداث تحول إلى الأفضل في حياة البشرية والعالم من خلال توفير خطة عمل طموحة طويلة الأمد تتحمل فيها الحكومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية المسئولية الرئيسية في متابعة ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أهدافها وذلك على مدار ١٥ عاماً بداية من يناير ٢٠١٦ ، ومن أبرز أهداف هذه الخطة التصدى للتحديات الجسيمة التي تواجه كوكب الأرض والعمل على حمايته من التدهور حتى يتسنى تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وأن يسود المجتمعات السلام والازدهار من خلال تنشيط الشراكة العالمية لأجل تحقيق تلك الأهداف أخذاً في الاعتبار الواقع الذي يعيشه كل بلد واحترام السياسات والأولويات الوطنية ، وقد حدد قرار الأمم المتحدة A/RES/70/1 (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) في فقرته ٧٥ بأنه سيتم متابعة الأهداف والغايات واستعراضها باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية، وتُستكمل هذه المؤشرات مؤشرات تضعها الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتعد تلك المؤشرات بمثابة أداة حيوية لضمان أن الحكومات قد أخضعت للمساءلة عن أدائها مقابل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنها تتيح المجال أمام الأجهزة العليا للرقابة لإجراء الرقابة على ثلاث نواح وهي الرقابة على الأهداف؛ من حيث معرفة ما إذا كانت واقعية وتغطى نواح رئيسية، وتعكس التزامات دولية، وأنها ربطت بشكل مباشر بالأهداف والمؤشرات التي وضعتها الحكومة، وإنها بُنيت على مقياس سليم وعلى فهم علمي دقيق للمشاكل الأساسية ومسبباتها، وكذا الرقابة على المؤشرات؛ من حيث معرفة ما إذا كانت مناسبة سياسياً أي سهلة التفسير، وتستجيب للتغيرات في القوى المحركة، ولها حد أو قيم مرجعية يتم، بناءً عليها، قياس مدى التقدم، وأنها قابلة للقياس حيث أنه إن لم يتم قياس المؤشر بتكلفة معقولة فإنه لن يصبح مجدياً، وأخبراً الرقابة على التقدم المحرز من خلال وضع المؤشرات مقابل الأهداف.

ينص الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على "تعزيز إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية تحقيق العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات"، وتضمنت غايات هذا الهدف إعلاء سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، والحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، ومن هنا يأتي الدور الفعال الذي يجب أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة عن طريق إجرائها لعمليات المراجعة والرقابة المالية اتساقاً مع صلاحياتها عما يؤدي إلى تحقيق إسهامات جليلة للمساعي القومية الرامية إلى متابعة ما يتم إحرازه من تقدم، ومراقبة عمليات التنفيذ، وعلى الرغم من أن النطاق الواسع للتنمية المستدامة والسياسات والاستراتيجيات الناتجة عنه يوفر مجالاً واسعاً للرقابة، إلا أن بعض الأجهزة العليا للرقابة لديها صلاحيات محددة فيما يخص التنمية المستدامة أو البيئة، وبعضها تقتصر صلاحياتها فقط على الرقابة المالية أو رقابة المطابقة، في حين تمتد صلاحيات أجهزة أخرى لتشمل رقابة الأداء أو الرقابة الشاملة.



لذا، تواجه الأجهزة العليا للرقابة، عند قيامها بمراجعة ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، تحديات شتى منها أن قضايا التنمية المستدامة هي قضايا عالمية تحتاج إلى حلول دولية، فمثلاً القضايا البيئية لا تعرف حدوداً جغرافية، وبعض القضايا مثل الفقر والعدالة الاجتماعية هي قضايا دولية بغض النظر عن المناطق الجغرافية التي قد تكون مرتكزة فيها، والترابط بين الاقتصاديات الوطنية هو آخذ في الازدياد، هذا بالإضافة إلى أن البرامج التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، هي أعمال تنسيقية مع عدد من هيئات القطاع العام والخاص، وتحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى فهم تام للعلاقات المتداخلة قبل اتخاذها للقرار بشأن نطاق المراجعة، وقد تسعى لأعمال رقابية تنسيقية أو مشتركة مع أجهزة رقابية أخرى أو العمل مع مراقبين قانونيين على مستوى الدولة أو المستوى الإقليمي. كذلك، فإن مدى الصلاحيات التي تتمتع بها الأجهزة العليا للرقابة طبقاً لولايتها التشريعية تمثل تحدياً آخر، ففي الحالات التي تتمتع فيها الأجهزة بصلاحية النظر في الموازنات المقترحة لدى وضع الاستراتيجيات، يتعين عليها فحص تلك الموازنات بدقة بقصد إيجاد توازن بين المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلا أن الدور المؤسسي والصلاحيات الممنوحة لمعظم الأجهزة العليا للرقابة لا تخولها وضع السياسة وإنها تخولها فقط الرقابة على مدى تطبيقها.

فضلاً عن ذلك، يعتبر اتساع نطاق رقابة الأداء على استراتيجيات التنمية المستدامة المحلية والوطنية نوعاً آخر من التحدي فعندما تقوم الأجهزة العليا للرقابة بفحص الموازنات المقترحة، تفحص الموازنة الإجمالية المخصصة للتنمية المستدامة وتفحص حصة "الموضوعات الخضراء" من هذه الموازنات، ومن جهة أخرى، تفحص ما إذا كانت الحكومة قد قامت بوضع نظام فعال لجمع المعلومات لرفع تقارير عن نتائج الاستراتيجيات المطبقة إلى البرلمان ، وكذلك إذا ما كانت قد قامت بتطوير أي نظام لرصد وتنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في القضايا البيئية، ومراجعة مستوى الشفافية الوطنية، وإدارة المخاطر، وأساليب الحماية لمكافحة التزوير، وعمليات الرقابة الداخلية بغرض الإسهام في جهود منع الفساد بما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما تقوم بتقييم مستويات الوفرة والكفاءة والفاعلية بالنسبة للبرامج الحكومية الرئيسية وقدرتها على التعامل مع أهداف التنمية المستدامة الوطنية ، وتفحص قواعد البيانات الوطنية المفتوحة واستراتيجيات المشاركة الوطنية من حيث علاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من المستدامة ثم ترفع تقارير عن المستوى الشامل للتقدم الوطني المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من إجراءات المتابعة والمراجعة الشاملة.

تُعد المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) - التي تضم في عضويتها ١٩٤ جهازاً على للرقابة له عضوية كاملة و٥ أعضاء مشاركين وعضو منتسب واحد - بمثابة الصوت العام العالمي لتلك الأجهزة في داخل المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة، وتلعب دوراً هاماً في تدعيم المساعي القومية والإقليمية والعالمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعة ومراجعة التقدم المحرز، والإنتوساي، في صميم رسالتها، تقوم بتوفير الدعم للأجهزة العليا للرقابة وتعزيز تبادل الخبرات والأفكار والمعارف فيما بينها، كما أنها تعمل على تعزيزها من حيث الاستقلالية وتطوير ونشر واستخدام المعايير الموحدة للمراجعة، بالإضافة إلى تنمية كوادر من ذوي الخبرات، بغرض خلق أجهزة عليا للرقابة تتسم بالاستقلالية والفاعلية التنظيمية والالتزام بضرورة استخدام معايير مراجعة مالية سارية، واستخدام المنهجيات السليمة اللازمة لتوفير تحليلات هادفة، محايدة، موثوق بها، وموضوعية وكذلك توفير نتائج مراجعة الحسابات لصالح صناع القرار والمواطنين ومن ثم، تهدف الإنتوساي إلى مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية في بناء قدراتها الضرورية لتحقيق دور فعال في متابعة ومراجعة مساعي التنمية المستدامة على المستوى القومي، والإقليمي، والدولي بالإضافة إلى الاستجابة لسائر الفرص والتحديات الحالية والناشئة منها.

وختاماً، فإن أهداف التنمية المستدامة هي فرصة ثمينة وفريدة من نوعها متاحة أمام الأجهزة العليا للرقابة تمكنها من الاستثمار في مجالات عديدة من عملها، وتمكنها من أن تكون قدوة في أداء دورها من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في أعمال المراجعة المنوطة بها، ومتابعة ما يحدث على الساحة الدولية والمنظمات الكبيرة الأخرى فضلاً عن عملها جنباً إلى جنب مع الهيئات الحكومية لمساعدة صانعي القرار الاستراتيجي بالحكومة وبما يعود بالنفع على المواطنين.

أهم أحداث عام ٢٠١٦

الاجتماع الواحد والخمسون للمجلس التنفيذي للأفروساي

انعقد الاجتماع الواحد والخمسون للمجلس التنفيذي للأفروساي محدينة ويندهوك- ناميبيا خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٩ يوليو ٢٠١٦، وذلك بحضور ممثلين عن كل من:

- الجهاز الأعلى للرقابة لمصر (الجهاز المركزي للمحاسبات) رئيس المجلس التنفيذي؛
- الجهاز الأعلى للرقابة لناميبيا (الجهاز المستضيف) والنائب الأول؛
- الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا بصفته عضو المجلس التنفيذي للإنتوساي نيابة عن منطقة الأفروساي؛
- الجهاز الأعلى للرقابة للمغرب بصفته ممثل المجموعة الفرعية اللغوية للدول الناطقة بالعربية للأفروساي؛
- الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال بصفته ممثل المجموعة الفرعية اللغوية للدول الناطقة بالفرنسية؛
- الجهاز الأعلى للرقابة لسيراليون بصفته ممثل المجموعة الفرعية اللغوية للدول الناطقة بالإنجليزية؛
- الجهاز الأعلى للرقابة لزيبابوي بصفته ممثل المجموعة
 الفرعية اللغوية للدول الناطقة بالإنجليزية؛
- الجهاز الأعلى للرقابة للكاميرون بصفته مضيف الأمانة العامة للأفروساي.

حضر الاجتماع، كذلك، ممثلون عن الكيانات التالية:

- الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا بصفته رئيس لجنة الأفروساي لإدارة وتقاسم المعرفة؛
- الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال بصفته رئيس لجنة الأفروساي لبناء القدرات؛
- الجهاز الأعلى للرقابة لزامبيا بصفته المراجع الخارجي للأفروساي؛
- أمانتي المجموعتين الفرعيتين اللغويتين للدول الناطقة بالإنجليزية والفرنسية.

وقد حضر الاجتماع، كضيوف، ممثلون عن كل من الجهاز الأعلى للرقابة لأوغندا؛ بصفته رئيس مجموعة عمل الإنتوساي للصناعات الاستخراجية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بصفتها شريك استراتيجي (فني ومالي) للأفروساي بالإضافة إلى اتحاد المحاسبين الأفارقة (PAFA).

وقد شرف حفل الافتتاح بحضور السيد/ رئيس الجمعية الوطنية لناميبيا.

ومن أهم مخرجات الاجتماع:

- اعتماد جدول أعمال الاجتماع الواحد والخمسين للمجلس التنفيذي للأفروساي؛
- اعتماد محضر الاجتماع الخمسين للمجلس التنفيذي
 للأفروساي الذي عقد في مابوتو، موزمبيق خلال
 الفترة ۲۱ ۲۳ سبتمبر ۲۰۱۵؛
- اعتماد تقرير رئيس الأفروساي وتقرير الأنشطة المقدم من الأمين العام للأفروساي؛
- اعتماد تقارير اللجان الفنية للأفروساي؛ لجنة إدارة وتقاسم المعرفة ولجنة بناء القدرات وكذا تقرير أنشطة مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية؛
- اعتماد تقارير الأمانات الفنية للمجموعات الفرعية اللغوية للأفروساي (الإنجليزية والفرنسية)؛
- اعتماد الموازنة المالية للأفروساي لعام ٢٠١٧ وأدوات تقييم أنشطة اللجان الفنية والمجموعات الفرعية اللغوية والأمانة العامة للأفروساي؛
- وافق المجلس التنفيذي على قيام الأمانة العامة بما يلي:
- نشر مذكرتي التفاهم مع الأولاسيفس واليوروساي؛
- التقدم في اعتماد مذكرة التفاهم مع الأسوساي؛
- إشراك اللجان الفنية للأفروساي في مراحل تنفيذ مذكرات التفاهم.
- اعتماد عرض مشاركة الأفروساي في الإنكوساي ٢٢ بشأن الموضوعين الفنيين للإنتوساي اللذين سيقدمان بالمؤتمر المذكور وهما أهداف التنمية المستدامة والمهنية، إضافةً إلى التوجه لعمل واجهة عرض (booth) في هذا المؤتمر يتم فيها تقديم أعمال الأفروساي وهيئاتها؛
- اعتماد تقرير رئيس هيئة تحرير المجلة الأفريقية
 للمراجعة الشاملة (الجهاز الأعلى للرقابة المصرى)؛

• اعتماد تقرير حالة مقدم من الأمانة العامة للأفروساي بشأن الموضوعات الفنية الثلاث التي ستناقش خلال الجمعية العامة الـــ ١٤ للأفروساي وكذلك تقسيم هذه الموضوعات على المجموعات الفرعية اللغوية:

الموضوع الأول: "إدارة الموارد البشرية وأداء الأجهزة العليا للرقابة" يتولى هذا الموضوع المجموعة الفرعية اللغوية للدول الناطقة بالعربية والمسئول: الجهاز الأعلى للرقابة للمغرب.

الموضوع الثاني: "تعاون الأجهزة العليا للرقابة والقضاء" يتولى هذا الموضوع المجموعة الفرعية اللغوية للدول الناطقة بالفرنسية والمسئول: الجهاز الأعلى للرقابة لجيبوتي.

الموضوع الثالث: "تحديات الأجهزة العليا للرقابة ذات الطبيعة القضائية والتصديق على الحسابات" ويتولى هذا الموضوع المجموعة الفرعية اللغوية للدول الناطقة بالإنجليزية والمسئول: الجهاز الأعلى للرقابة لسيراليون.

غير أنه فيما بعد تم الاكتفاء بالموضوعين الثاني والثالث فقط ليصبحا الأول والثاني.

- اعتماد تقرير حالة مقدم من الجهاز الأعلى للرقابة لناميبيا بشأن التحضير للجمعية العامة الــ١٤ للأفروساي والتي ستنعقد في أكتوبر ٢٠١٧ بناميبيا؛
- عرض الأمانة العامة للأفروساي للموقع الإلكتروني
 الجديد للمنظمة (www.afrosai.org)؛
- تمت الموافقة على الاقتراح المقدم من الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر بصفته رئيس هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة بشأن إعادة تشكيل هيئة تحرير المجلة على أن يتم عرضه على اجتماع الجمعية العامة الـ١٤ للأفروساي المقرر عقده في ناميبيا عام ٢٠١٧ لاعتماده ووفقاً لهذا الاقتراح سيتم تشكيل هيئة التحرير من:
 - إدارة الاتصالات بالأمانة العامة للأفروساي؛
- الجهاز الأعلى للرقابة الذي يتولى رئاسة اللجنة الفنية المختصة بإدارة تقاسم المعرفة بالأفروساى؛

- ثلاثة أجهزة من أعضاء المجلس التنفيذي؛
- أي جهاز (بخلاف الأجهزة الأعضاء بالمجلس التنفيذي) يعلن رغبته في الانضمام إلى هيئة التحرير على أن يلتزم بحضور ممثل عنه في اجتماعات هيئة تحرير المجلة.
- م يتم اعتماد التقرير المالي المقدم من الأمانة العامة للأفروساي عن العام المالي ٢٠١٥ بسبب اختلاف الرأي بين الأمانة العامة ومراجعي الحسابات بالأفروساي متعلق بإجراء تسويات بمبلغ ٢٣٠٣٧ دولار أمريكي وذلك وفقاً لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتم إعطاء مهلة كافية للأمانة العامة حتى المجلس التنفيذي التالي للأفروساي لتوضيح طبيعة هذا المبلغ.
- بالنسبة لموضوع انضمام مفوضية الاتحاد الأفريقي كعضو منتسب للأفروساي، تم الاتفاق على إنشاء لجنة فرعية ذات مهام محددة للنظر في هيكلة العلاقة بين الأفروساي والاتحاد الأفريقي والاتصال ومقابلة المسئولين بمفوضية الاتحاد الأفريقي لإزالة العقبات نحو انضمامها لمنظمة الأفروساي، بالإضافة إلى مواصلة المناقشات حول توقيع مذكرة تفاهم بين الأفروساي والاتحاد الأفريقي.
- وافق المجلس التنفيذي على العرض المقدم من الأمانة العامة لتنظيم مؤمّر بخصوص موضوع التدفقات المالية غير المشروعة، وفوض الأمانة العامة للتعاون مع هيئات الأفروساي والشركاء الفنيين لمتابعة الأنشطة المتعلقة بهذا الموضوع.

الاجتماع الرابع الاستثنائي للمجلس التنفيذي للأفروساي

بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٦، تم عقد اجتماع غير عادي (الرابع) للمجلس التنفيذي للأفروساي وذلك على هامش فعاليات الإنكوساي ٢٢ بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتم خلال الاجتماع اعتماد التقرير المالي المعدل للمنظمة عن عام ٢٠١٥، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم بين منظمتي الأفروساي والأسوساي تهدف إلى التعاون والتواصل بين المنظمتين.

إنجازات مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية لعام ٢٠١٦

كانت ٢٠١٦ هي السنة الأولى لتنفيذ الأجندة العالمية للتنمية متضمنة أهداف التنمية المستدامة، وكانت هناك مبادرات عديدة أخرى أوضحت أنه عام التحديات في مجال الحوكمة البيئية، وقد أظهرت الأجهزة العليا للرقابة التزاما قويا بتعزيز الحوكمة والاستخدام الصحى للبيئة بغرض دعم العمليات الآخذة في النمو على مستوى الحكومات، وتوافقاً مع خطة عمل مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية ٢٠١٤ - ٢٠١٦، قامت الأجهزة العليا للرقابة بإجراء أو بالاشتراك في نشاطات مَكنها من زيادة قدراتها بالنسبة لاتخاذ الإجراءات أو من أجل تغطية أفضل لنطاق سلطاتها، كانت أولها أنشطة تدريبية، فقد استفاد العديد من المراجعين من الجلسة التدريبية الثالثة للرقابة البيئية التي تم تنظيمها في المركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة في جيبور بالهند في نوفمبر ٢٠١٦، وقد عزز أولئك المراجعين من قدراتهم المهنية وأعطوا صورة إيجابية لأفريقيا وذلك طبقاً لبيانات إدارة هذا المعهد، كذلك، زادت وتيرة المراجعات التعاونية إذ قامت الأفروساي - الإنجليزية بإدخال مكونات للرقابة البيئية في داخل إطار المراجعة الموازية للسلطات المحلية المتضمنة الأجهزة العليا للرقابة في نطاق هذه المجموعة الفرعية اللغوية، ويتوقع من هذه المبادرة نتائج هامة، كما دشنت المجموعة الفرعية الفرنسية (كريفياف) برنامج دعم ومراقبة الصناعات الاستخراجية (PASIE)، مع مكون هام للمراجعة البيئية ويجرى المشروع بالمشاركة مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية (COWATER) لفترة خمس سنوات، هذا بالإضافة إلى أنه تم القيام بأنشطة

لأجل الإعداد لتنفيذ توصيات المراجعة المشتركة لبحيرة تشاد، وتم رفع التقارير الوطنية للسلطات الوطنية بتشاد في سبتمبر ٢٠١٦، كما تم عقد اجتماعات ثنائية مع نفس السلطات بالكاميرون.

إن المشاورات الخاصة بإطلاق ثلاث مراجعات تعاونية بشأن نهر النيل وغابات حوض الكونغو ونهر النيجر قد أحرزت تقدماً ولازالت قائمة من أجل بداية محتملة لمعظم تلك المشروعات في ٢٠١٧ أو بداية ٢٠١٨.

إضافة إلى ذلك، شاركت الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية في بلورة المشروعات التي صممتها مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية، وفي ذلك فإن كافة المشروعات البحثية والأدلة الإرشادية التي تبنتها الجمعية العامة الـ ١٧ التي انعقدت في جاكرتا من ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦ تحمل مساهمات الأجهزة العليا للرقابة من إقليم الأفروساي، وشارك العديد من تلك الأجهزة في الاجتماع السنوي السادس لمجموعة الأجهزة في الاجتماع السنوي السادس لمجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية الذي انعقد من 1٢ - ١٦ سبتمبر ٢٠١٦ في أبوجا، نيجيريا.

وتركزت المناقشات التي جرت في هذين الاجتماعين على دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم حكوماتها المعنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وستؤدي مخرجات الاجتماعين إلى توجيه صياغة خطة عمل مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية القادمة للفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٩، علاوة على توفير بعض الأدوات الفنية للأجهزة العليا للرقابة لكي تكون أكثر فاعلية وترابطاً في عام ٢٠١٧.

مقال عن أهم القضايا البيئية

رقابة الالتزام على إدارة نفايات النشاطات العلاجية

بقلم: السيد/ عبد الحفيظ شكال؛ مستشار أول

الغرفة الإقليمية لوهران مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الدعقراطية الشعبية

إن إدارة نفايات النشاطات العلاجية تمثل محوراً هاماً للسياسات البيئية نظراً لتأثيرها على نوعية حياة وصحة الشعوب. وتمثل هذه المسألة - عندما لا يتم إيلاؤها العناية الكافية - مشكلةً وتحدياً نتيجة آثارها السلبية وذلك بالنسبة لمديري المؤسسات، والمستشفيات وكذلك بالنسبة للعاملين في مجال الصحة، وبالنسبة للسكان وأخيراً البيئة.

وانطلاقاً من ذلك، فقد اهتم مجلس المحاسبة الجزائري بتلك القضية البيئية الخاصة بإدارة نفايات النشاطات العلاجية على مستوى المؤسسات العمومية الاستشفائية بمختلف أنواعها (المستشفيات الجامعية – المؤسسات العمومية الاستشفائية – المراكز الاستشفائية الجامعية ...).

ركزت تلك العملية الرقابية على الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، وكان هدفها العام هو تقدير إلى أي مدى تتوافق الجهة محل المراجعة مع السياسات، والقواعد، والقوانين، واللوائح التي تنظم إدارة نفايات النشاطات العلاجية، مع الحفاظ على صحة المواطن والبيئة.



دارت المحاور الرئيسية لتلك العمليات الرقابية حول النقاط التالية:

- تقدير مدى تطبيق المؤسسات العلاجية للشروط والإجراءات القانونية والتنظيمية التي تحكم إدارة نفايات النشاطات العلاجية؛
- التأكد من التطبيق الصارم لعمليات الفرز الانتقائي، والتجميع، والاستيداع، والتخزين، والنقل طبقاً للقواعد والمواصفات المتعلقة بإدارة نفايات النشاطات العلاجية؛
- التأكد من أن الأساليب المطبقة بمعرفة المؤسسات العلاجية لمعالجة والتخلص من النفايات العلاجية تتم وفقاً لمعايير سارية؛
- التأكد من أن طرق التخلص من النفايات الموجودة تلبي المتطلبات والمعايير الفنية الأساسية الموصى بها للرصد ولحماية البيئة من الانبعاثات الناجمة عن معالجة نفايات النشاطات العلاجية.

في الواقع، وفي إطار رقابة الالتزام، فإن مبادئ الإنتوساي الأساسية للرقابة (فقرتي ٣٨ و٣٩ من معيار ١٠٠١ ISSAI) تعرف هذا المفهوم، ويصفه بالتفصيل المعيار ٤٠٠٠ISSAI حول مقدمة الأدلة الإرشادية لرقابة الالتزام). كان على مجلس المحاسبة التحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي تنظم الأنشطة المكلفة بإنجازها الجهات محل المراجعة للمواطنين وذلك في القطاع العام (المؤسسات الاستشفائية)، وكذلك مدى الالتزام بالشروط والمتطلبات الواجب احترامها، والحدود أو القيود التي يتعين ملاحظتها، والأهداف العامة المطلوب الوصول إليها، بالإضافة إلى التأكد من المحافظة على حقوق المواطنين في الاستفادة من الضمانات التي تنص عليها القوانين.

١- تقييم مدى تنفيذ الأدوات القانونية لإدارة نفايات النشاطات العلاجية:

كشفت النتائج أن ترسانة القوانين التي وضعتها السلطات الحكومية قد لمست بطريقة عملية جميع الجوانب المتعلقة بإدارة نفايات النشاطات العلاجية وبالأخص تلك المتعلقة بما يلى:

- شروط وإجراءات إعداد ونشر وتنقيح الخطة القومية
 لإدارة النفايات الخاصة؛
- المتطلبات المتعلقة بإدارة قطاع النفايات (الفرز، التوضيب، الضغط، الاستيداع، مدة التخزين، التجميع، النقل)؛
- متطلبات معالجة أنواع النفايات العلاجية المختلفة (النفايات العادية، المعدية، التشريحية، الكيميائية، الصيدلانية، المشعة، النفاذة، الحادة...)؛
- القواعد العامة لتركيب واستخدام مرافق معالجة النفايات؛
- إجراءات مراقبة النفايات العلاجية ونقلها والتخلص منها؛
- ترتيبات تعزيز إجراءات مكافحة العدوى المرتبطة بالعلاجات وبتحسين إدارة البيئة الاستشفائية؛
- توصيات قواعد وتقنيات الممارسات الجيدة لنظافة المستشفيات؛
- إجراءات التدريب والاتصالات ذات الصلة بإدارة النفايات العلاجية.

ولهذا الغرض، فإنه ينبغي أن يتم التحقق مما يلي:

- أن الإجراءات التي اتخذها مديرو المؤسسات الاستشفائية، فيما يخص قطاع البيئة، قد أدت إلى وضع منصة صلبة لحماية البيئة وبزوغ ثقافة بيئية؛
- وجود هيكل مكلف بتطبيق ومتابعة المتطلبات المتعلقة معالجة والتخلص من نفايات النشاطات العلاجية؛

- وضع آلية منظمة للرقابة الداخلية؛
- وجود خطة رئيسية للتخلص من النفايات العلاجية؛
- وضع نظام معلومات للتوعية والتواصل اللازم لإدارة جيدة للنفايات العلاجية والرقابة عليها؛



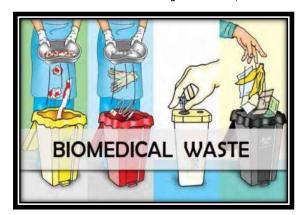
- احترام المتطلبات المتعلقة بفرز النفايات العلاجية عند المنبع واستيداعها وتخزينها وتجميعها ونقلها؛
- احترام القواعد العامة لتشغيل مرافق معالجة النفايات العلاجية على النحو المنصوص عليه باللائحة المعمول بها؛
- إذا ما كانت مرافق معالجة النفايات المنشأة مجهزة مركز فرز لإعادة تدوير وتثمين النفايات العلاجية؛
- إلى أي مدى تم احترام الالتزامات الدولية المتعلقة ببعض الاتفاقيات حول البيئة؛
- إذا كان الهدف من وضع قدرة مؤسسية حقيقية من أجل التنفيذ الفعال للسياسة البيئية وتنفيذ البرنامج والإجراءات قد تم تحقيقه بالكامل.

٢- تقدير الموارد المالية المعبأة لإدارة نفايات النشاطات العلاجية:

إن الجهود التي تبذلها السلطات العامة منذ أكثر من عقد من الزمان في مجال إدارة نفايات النشاطات العلاجية، ولاسيما، من خلال تعبئة موارد مالية كبيرة، تعكس الاهتمام الممنوح لهذا القطاع.

لهذا الغرض، فإنه ينبغى تقدير ما يلى:

- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة؛
- معدل استهلاك الاعتمادات الممنوحة تمشياً مع حجم العمليات والموارد المتاحة للاستخدام؛
- ضبط التكلفة الخاصة بحجم النفايات المتولدة؛
- توافر قواعد بيانات مالية موثوق بها تساهم في تحقيق تخطيط كاف؛
- تطبيق الضريبة التحفيزية لتشجيع عدم تخزين نفايات النشاطات العلاجية والتي تسمح بتشجيع المستشفيات للحد من إنتاج النفايات المعدية أو السامة؛
- كفاية الموارد المتاحة والمتعلقة بالحفاظ على بيئة النظام الإيكولوجي وصحة المواطن.



ولكي يتم تقدير مدى تحقيق الأهداف المحددة، من خلال تحليل الموارد المالية المخصصة للكيانات الاستشفائية، ينبغي تقييم الآثار السلبية للقصور في الإدارة الجيدة للنفايات العلاجية وكشف الانتهاكات التي تعوق فعالية تلك العملية.

٣- تأثير وإدارة المخاطر:

إن التعرض لمخاطر مختلفة يمكن أن يحدث أثناء كل مرحلة من مراحل التخلص من نفايات النشاطات العلاجية، من مرحلة الإنتاج حتى الإزالة وأثناء كافة المعالجات.

ولتقدير التأثير والمخاطر التي تحدث، ينبغي التحقق مما يلي:

- عدم وجود خلط بين نفايات النشاطات العلاجية ذات المخاطر المعدية والنفايات العادية لتجنب التلوث وعواقبه الضارة؛
- أن جمع نفايات النشاطات العلاجية ذات المخاطر المعدية يتم تطبيقه بقدر الإمكان مجرد إنتاجها وذلك لعزلها وجعلها غير ضارة؛
- الالتزام بالشروط المنصوص عليها في اللوائح الخاصة بالنفايات بحيث تظل تلك النفايات قابلة للتحديد وآمنة للمواطنين وللبيئة؛
- التخلص السليم والمطابق للوائح للأشياء اللاذعة، القاطعة والحادة، لتجنب مخاطر حوادث التعرض للدم، المسببة لأمراض خطيرة (فيروس نقص المناعة البشرية، التهاب الكبد B، C، السل...)؛
- الشروط العامة لتخزين ونقل النفايات العلاجية؛
- عمليات تدمير نفايات النشاطات العلاجية ذات المخاطر المعدية وشروط التحقق من صحة الأجهزة للمعالجة المسبقة لتلك النفايات؛
- مراعاة النظافة الشخصية، ونظافة معدات حماية وسلامة الأشخاص المعرضين لنفايات النشاطات العلاجية ذات المخاطر المعدية.
- وأخيراً، فإن مثل هذه الحالة الراهنة يسمح بتحديد هامش كبير من التحسين حيث تذهب الأولوية إلى ما يلي:
- نشاط التدريب المستمر والمعلوماتية والتوعية لجميع العاملين المعنيين؛
 - نشر بروتوكولات لممارسات جيدة؛
 - الالتزام الدقيق للائحة المعمول بها؛
- التقييم المنتظم لحالة قطاع التخلص من نفايات النشاطات العلاجية ذات المخاطر المعدية الذي يقوم به رؤساء المؤسسات الاستشفائية الضامنين الوحيدين لنجاح الممارسات الجيدة للتخلص من هذا النوع من النفايات.

مقال العدد

استقلالية الأجهزة العليا للرقابة:

التزام راسخ دائم الازدياد من جانب الإنتوساي

بقلم السيد/ سيد عطية؛ قاضي، مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



تتمثل أهم التغييرات المتعلقة بالمراجعة الخارجية العامة في ترسيخ وضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وهو الدور الذي اضطلعت به المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (إنتوساى) بلا نظير لها في هذا الشأن.

ومع ذلك، فعلى الرغم من التقدم الذي تم إنجازه في هذا الشأن، فإن بعض الأجهزة العليا للرقابة التي يقر الدستور أو التشريع استقلاليتها، تفتقر، في كثير من الأحيان، إلى وسائل ممارسة تلك الاستقلالية، ولذلك ليس من المدهش أن تظل مسألة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة موضوع للمناقشة داخل الإنتوساي (١).

١- لماذا استقلالية الأجهزة العليا للرقابة؟

تلعب الأجهزة العليا للرقابة دوراً هاماً في تعزيز المساءلة المحاسبية والشفافية والنزاهة في القطاع العام، كما أن ما تجريه من رقابة ومراجعة وما تصوغه من توصيات للجهات الخاضعة لرقابتها يساهم في تحسين الإدارة العامة.



إن هذه المهمة لا يتأتى تحقيقها ولا الوصول إلى أهدافها إلا إذا تمتعت الأجهزة العليا للرقابة بكامل استقلاليتها منأى عن تدخل السلطة التنفيذية

والبرلمان في اختيار موضوعات الرقابة وإعداد برنامج الرقابة ومتابعة النتائج وهو ما يضمن الموضوعية والمصداقية في الأعمال التي تنجزها تلك الأجهزة.

لا مكن أن تبلغ الاستقلالية كامل معناها إلا إذا كان للجهاز الأعلى للرقابة الوسائل اللازمة للقيام عهامه، ويتمتع أعضاؤه بالحماية والاستقلالية، علاوة على أنه يتم متابعة توصياته ونشر أعماله.

٢- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة: عمل عظيم في إصدار المعايير

لم تتوقف الإنتوساى عن الدعوة إلى تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة منذ إعلان ليما في عام ١٩٧٧ مع إعلان مكسيكو في عام ٢٠٠٧، ثم قرار الأمم المتحدة A/66/209 في ۲۰۱۱ والذي استكمل في ۲۰۱۶ وإعلان بکن فی ۲۰۱۳.

إن هذه الخطوات الأربعة الكبرى والتي توضح التزام وارتباط الإنتوساي بهذه القيم والمبادئ التي ترتكز عليها ممارسة الأجهزة العليا للرقابة لمهمة الرقابة على الأموال العامة، والتي لا تقتصر على الجهود المبذولة والإجراءات التي أنجزتها تلك المنظمة الدولية من أجل استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، تستحق التذكير بها وهي كالتالي:

- إعلان ليما بشأن المبادئ التوجيهية للرقابة على الأموال العامة: والذي تم اعتماده منذ ٣٩ سنة، يعتبر بمثابة الميثاق العظيم للرقابة على الأموال العامة (٢)، لقد وضع هذا الإعلان الركائز التي تحكم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة على الأموال العامة.

- إعلان مكسيكو بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة: ويحدد المبادئ الثمانية المنبثقة عن إعلان ليما ويذكر المبادئ التوجيهية التي تعرض ممارسات غوذجية لتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة على الأموال العامة.

- قرار الأمم المتحدة: إن اعتماد قرار الأمم المتحدة A/RES/69/228 بتاريخ A/RES/69/228 بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٤، قد سجل نقطة تحول في تاريخ الإنتوساي والقطاع العام العالمي (٣) أخذاً في الاعتبار أن الأجهزة العليا للرقابة لا يمكنها الاضطلاع باختصاصاتها على نحو فعال إلا إذا كانت مستقلة عن الكيانات الخاضعة لرقابتها ومحمية من أي تأثير خارجي.

من خلال هذا القرار، ومن الآن فصاعدا، فإن الأجهزة العليا للرقابة لديها، على الصعيد العالمي، قرار من الأمم المتحدة في متناول اليد، يتيح لها المطالبة مزيد من مبادئ الاستقلالية، ويلعب هذا دوراً هاماً في مجال بناء القدرات على وجه التحديد، حيث أنه تم الاعتراف بالاستقلالية المؤسسية لتلك الأجهزة لأول مرة من قبل مجموع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وبالأخص من قبل الجهات الخاضعة للرقابة (٤).

علاوة على ذلك، وبتشجيع الجمعية العامة للأمم المتحدة الموجه لكافة أعضائها لدعوتهم إلى ترسيخ المبادئ المنصوص عليها في إعلاني ليما ومكسيكو، فإن قرار الجمعية العامة سيؤدي إلى تعزيز كافة الأجهزة العليا للرقابة وعلى وجه التحديد تلك التي لا تزال تكافح من أجل الأركان الأساسية لاستقلاليتها (٥).

- إعلان بكين (٦): يؤكد إعلان بكين بوضوح على أهمية تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بدعوة أعضائها إلى مواصلة العمل من أجل استقلالية كافة الأجهزة، والحرص على أن يكون لديها الصلاحيات والاستقلالية اللازمة، والتعريف بقرار الأمم المتحدة بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وتقاسم المعرفة والآراء بشأن أفضل وسيلة لتحقيق استقلالية تامة، وذلك على النحو المطلوب في إعلان ليما وإعلان مكسيكو.

٣- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في استراتيجية المنظمات الدولية والجهات المانحة

إن الإيجابيات التي يمكن أن يحققها وجود جهاز أعلى للرقابة مستقل عن الحكومة والمواطنين والدور الذي يمكن أن يلعبه في المنظومة الوطنية للنزاهة المالية أدت بالمنظمات الدولية والجهات المانحة إلى أن تقوم بإدراج تلك الإيجابيات في استراتيجياتها مع مراعاة الاهتمام بتحسين الرقابة على الأموال العامة ومناصرة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

أكدت ندوة الأمم المتحدة/الإنتوساي ٢١ على أهمية إعلاني ليما ومكسيكو، وساهمت المداولات في تنفيذ خمس من الأولويات الاستراتيجية الستة، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للإنتوساي ٢٠١١ - ٢٠١٦، والتي من بينها "المساعدة على ضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة".

وشددت ندوة الأمم المتحدة/ الإنتوساي ٢٣ على أهمية أن تواصل الجمعية العامة، من بين أمور أخرى، تشجيع ودعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة على وجه الخصوص لضمان فعاليتها وإسهامها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كجزء لا يتجزأ من آليات الرقابة المستقلة.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت مؤسسات أخرى مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي استراتيجية مشتركة لتعزيز نظم المراجعة الخارجية في أفريقيا، وشددت على أهمية وجود جهاز أعلى للرقابة مستقل لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة من حيث استخدام وإدارة الأموال لضمان فعالية المعونة.

٤- تدعيم وحماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

إن تكريس استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في الدساتير أو القوانين الوطنية يعد بالطبع شرطاً ضرورياً، غير أنه لا يفي وحده بضمان ممارستها بدون تعزيز قدرات تلك الأجهزة من الناحية التنظيمية والإمكانيات والموارد البشرية والتدريب.

إن تنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة يعد عنصراً أساسياً في تعزيز استقلاليتها، وهكذا فإن الأجهزة العليا للرقابة تحسن إدارتها الداخلية وتصبح لها مصداقية أكثر ويتم متابعة تقاريرها وتوصياتها، على نحو خاص، عند إقرارها معايير رقابية ومدونات قواعد السلوك وضمان الجودة والتأكد من تطبيقها.

إن هذه الاستقلالية المعلنة على نطاق واسع من قبل الدول الأعضاء يمكن أن تتعرض للخطر، ويمكن للمرء أن يقرأ في سياق قرار اليوروساي "إن بعض الأجهزة العليا للرقابة باليوروساي تعلن أنها ترى أن استقلاليتها وكفاءة أدائها لمهامها يحيطهما التهديد بوسائل شتى؛ مثل التغيير الجوهري أو عدم الاعتراف بسلطاتها أو عدم تقدير ما هي مكلفة به، كذلك بمراقبة أعمالها أو محاولات التأثير على استنتاجاتها أو الحد من مواردها أو الإضرار بسمعتها أو أيضاً بالتشكيك في حيادها السياسي" (٧)، وهذا يعني أن المسئولية تحتم على كل دولة ضمان وجود هيكل من أجل الحفاظ على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة التابع لها (٨).

الخلاصة:

على الرغم من أنه من المسلم به حالياً أنه ما من جهاز أعلى للرقابة على الأموال العامة يلتزم بجميع الأحكام التنفيذية الواردة في إعلان مكسيكو (٩)، إلا أن الإنتوساي لا تتوقف عن العمل من أجل حصول الأجهزة العليا للرقابة على استقلاليتها التامة.

لقد أسفرت الجهود المبذولة عن اعتراف الدول والمؤسسات الدولية والجهات المانحة بهذه الاستقلالية كمبدأ أساسي للرقابة على الأموال العامة التي يضطلع بها الجهاز الأعلى للرقابة.

إن بناء القدرات المهنية للأجهزة العليا للرقابة، والذي يعد عاملاً رئيسياً لتعضيد استقلاليتها، هو أيضاً من الأمور التي تشغل منظمة الإنتوساي ويحظى باهتمام في خطتها الاستراتيجية وكذلك في الخطة

الاسترايتجية لمبادرة تنمية الإنتوساي (IDI)، كما أنه يحظى بذات القدر في الخطط الاستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة وفي إجراءات الجهات المانحة.

يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تظهر مدى النفع والفائدة من استقلاليتها وذلك عن طريق جودة عمليات المراجعة التي تؤديها والتوصيات التي تصوغها والعلاقات التي تقيمها مع أصحاب المصلحة وبالأخص السلطة التنفيذية والبرلمان والمواطنين.

وأخيراً، فإن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة لا تعني أن يكون الجهاز بمعزل عن الشركاء الآخرين، بل على العكس تماماً، لابد من تعزيز صلاته بالبرلمان والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، نظراً لأن التوصيات التي تصوغها الأجهزة لا تمثل أي أهمية إن لم يتم متابعتها وتنفيذها من جانب هؤلاء الشركاء.

المراجع:

- ۱- د. فرانز فیدلر، أمین عام سابق للإنتوساي، مقدمة
 ۱۹۹۸)، إعلان لیما ۱۹۹۸
- ۲- د. فرانز فیدلر، أمین عام سابق للإنتوساي، مقدمة
 (ISSAI 1)، إعلان لیما ۱۹۹۸
- ٣- تيرينس نومبمبي، المجلة الدولية للرقابة المالية العامة،
 يناير ٢٠١٤
 - www.intosai.org ، الموقع الإلكتروني للإنتوساي
 - ٥- الموقع الإلكتروني للإنتوساي، www.intosai.org
- ٢- إعلان بكين حول تعزيز الحوكمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة، الإنكوساى ٢١، بكين، الصين ٢٠١٣
- ٧- قرار اليوروساي حول "تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة" خلال المؤتمر الثامن لليوروساي الذي عقد بلشبونة من ٣٠ مايو حتى ٢ يونيو ٢٠١١
- ٨- هنريك أوتاو، رئيس لجنة الإنتوساي للمعايير المهنية والمراجع العام للدنمارك، استقلالية الأجهزة: مبدأ تأسيسي للإنتوساي، المجلة الدولية للرقابة المالية العامة، عدد خاص بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، أكتوبر ٢٠٠٩
- ٩- ISSAI إعلان مكسيكو حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا: موضوع مثار اهتمام الأفروساي

إعداد: الجهاز المركزي للمحاسبات عصر؛ رئيس هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة

تُعد التدفقات المالية غير المشروعة مؤخراً مثابة مسألة مقلقة على الصعيدين المحلى والدولي بسبب تأثيرها السيئ على الاقتصاد بصفة خاصة. عُقدت العديد من المؤتمرات في دول عدة وتناولت موضوع مكافحة الفساد وبخاصة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.



من أبرز المؤتمرات في هذا الشأن، "المؤتمر الدولي الثالث للتمويل من أجل التنمية" المنعقد في أديس أبابا بإثيوبيا. خلال ذلك المؤتمر، ركزت المحادثات على إنشاء برنامج للحد من تفاقم التدفقات المالية غير المشروعة للقضاء عليها نهائياً في عام ٢٠٣٠.

فضلاً عن ذلك، يلعب البنك الدولي دوراً شديد الأهمية في أفريقيا (قارة البلاد النامية) من أجل تحقيق الأهداف المتوقعة لهذا المؤتمر أو لمؤتمرات أخرى.

وفي مقالنا هذا، سوف نتناول هذا الموضوع وفقاً للموقف الأفريقي مع تسليط الضوء على دور منظمة الأفروساي.

تهتم منظمة الأفروساي كثيراً بمحاربة الفساد أياً كان صوره حيث اعتمدت تلك المنظمة مبدأ الحوكمة

من بن مبادئها (وبخاصة الحوكمة المالية) وتبعاً لذلك سلطت الضوء على التدفقات المالية غير المشروعة خلال مؤتمراتها نظراً لتفاقم وضع تلك المشكلة، وقد تم إبداء الاهتمام بهذا الموضوع من خلال مختلف الاجتماعات مثل:

* اجتماعات المجلس التنفيذي للأفروساي:

(اجتماع المجلس التنفيذي الـ ٥٠ المنعقد مابوتو - موزمبيق خلال الفترة من ۲۱ إلى ۲۳ سبتمبر ۲۰۱۵ واجتماع المجلس التنفيذي الـ ٥١ المنعقد بويندهوك - ناميبيا، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ يوليو ٢٠١٦).

خلال تلك الاجتماعات، تناولت المناقشات مختلف القضايا الناشئة، من بينها التدفقات المالية غير المشروعة، والتوصية الصادرة في هذا الصدد بالنسبة للأمانة العامة واللجان الفنية ومجموعات عمل الأفروساي هي إدماج إجراءات تهدف لتوافق الموضوعات مع التدفقات المالية غير المشروعة داخل إطار أنشطتهم، وكذلك وافق المجلس التنفيذي على اقتراح الأمانة العامة بتنظيم مؤتمر حول التدفقات المالية غير المشروعة بياوندي - الكاميرون عام ٢٠١٧.

* اجتماع الاتصال الداخلي منظمة الأفروساي:

شارك ممثلو كيانات الأفروساي المختلفة في هذا الاجتماع الذي انعقد في كيب تاون- جنوب أفريقيا (٦-٧ أكتوبر ٢٠١٦). أثناء هذا الاجتماع، اقترح رئيس لجنة الأفروساي لإدارة وتقاسم المعرفة (الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا) قيادة عملية المراجعة التعاونية للتدفقات المالية غير المشروعة والتواصل مع الأجهزة العليا للرقابة المعنية من خلال استبيان للمضى نحو التقدم في هذا الإجراء.

* المؤتمر الدولي للتدفقات المالية غير المشروعة بياوندى (مايو ٢٠١٧):

نظمت شبكة الحوكمة المالية في أفريقيا مؤتمراً خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ مايو ٢٠١٧، والذي تم استضافته بواسطة مكتب الرقابة العليا للدولة بالكاميرون والأمانة العامة للأفروساي تحت عنوان "مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة: نهج أفريقي حول ظاهرة عالمية". تتشكل تلك الشبكة من المنتدى الأفريقي للإدارة الضريبة، مبادرة إصلاح موازنة أفريقيا التعاونية ومنظمة الأفروساي.

توصيات المشاركين بهذا المؤتمر كانت كالآتى:

- ١- تنفيذ أعضاء تلك الشبكة لخطة عمل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، داخل نطاق اختصاصاتهم المحددة.
- ٢- إنشاء إطار لتقاسم المعرفة والخبرات في نطاق التدفقات المالية غير المشروعة من أجل إتاحة استفادة الدول الأفريقية من خبرة الدول الأخرى في مجال مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.



- ٣- تكون مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة محور التفكير المنسق بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية في إطار نهج مشترك.
- 3- تبني سياسة أكثر التزاماً في مجال مكافحة التدفقات المشروعة باعتبارها إحدى أولويات التنمية.
- ٥- إعداد بيانات حديثة حول الأشخاص والهيئات المتورطة في مجال التدفقات المالية غير المشروعة.
- ٦- إحداث نوع من المواءمة بين الإطار القضائي والقانوني
 في الدول الأفريقية وتطبيقه في مجال تجريم الإثراء غير
 المشروع.
- ٧- تحفيز شركاء التنمية بالدول الأفريقية والسلطات الحكومية على المستويين القاري ودون الإقليمي للدول من أجل اتخاذ إجراءات في هذا الصدد وتقديم تقرير بالنتائج المحققة.
- ٨- تبني إستراتيجية عالمية للمكافحة الإقليمية والقارية والتي يجب على الحكومات تنفيذها.
- ٩- إعطاء مجالي الحياة البرية والغابات اهتماماً خاصاً،
 حيث يمثلان بؤرة لتزايد الأنشطة ذات الصلة
 بالتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا.

تم دعوة الدول والاتحاد الأفريقي كذلك إلى ما يلي:

- ١- استمرار تعليم المواطنين في البلاد الأفريقية للأخلاقيات العامة.
- ۲- مكافحة غسل الأموال من خلال استخدام أدوات متطورة بواسطة المنتدى الأفريقي للإدارة الضريبية والمركز الأفريقي الإقليمي للتنمية المحلية والداخلية.

- ٣- تعيين رئيس دولة متميز لدفع آليات مكافحة
 التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا.
- 3- توجيه نداء لإصدار قرار من الاتحاد الأفريقي يعلن كون هذا العام "العام الأفريقي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة" أو "عام نهاية التسامح مع التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا".



استخدام نتائج المركز الدولي لاسترداد الأصول المنهوبة
 والتي من شأنها إمداد الدول بتدريبات حول حظر
 وكشف التدفقات المالية غير المشروعة.

اختتم المؤتمر بالتوقيع على إعلان بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال الإدارة المالية الرشيدة، وموقعي هذا الإعلان هم أعضاء شبكة الإدارة المالية الرشيدة مع المنظمة الأفريقية للجان الحسابات العامة التي انضمت لاحقاً للشبكة.

* اجتماع لجنة المهام الخاصة عتابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية للأفروساي ٢٠١٥-٢٠٠٠:

في الاجتماع المُنعقد في القاهرة (مصر) خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ٢٠١٧، عرض ممثلو لجنة الأفروساي لإدارة وتقاسم المعرفة ما تم إحرازه من تقدم في المراجعة التعاونية للتدفقات المالية غير المشروعة، وأشاروا إلى أنه قد تم إرسال استبيان لجميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالأفروساي لإبداء رغبتهم في المشاركة بتلك المراجعة التعاونية وأنه قد انعقد اجتماع تخطيطي في فبراير ٢٠١٧، والذي شارك فيه ممثلين من ١٣ جهاز أعلى للرقابة بأفريقيا.

خلال الاجتماع حول مراجعة بيان الأصول ومراجعة المشتريات العامة، تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن هذه المراجعة، وتم وضع جدول مواعيد ومصفوفات التخطيط، إلا أن تقرير تلك المراجعة التعاونية لم يتم نشره بعد.

* الجمعية العامة الـ ١٤ للأفروساي:

عُقد هذا الاجتماع بويندهوك - ناميبيا خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧، حيث وافق ممثلو الأجهزة العليا للرقابة على قرار تأييد الإعلان بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والذي تم توقيعه أثناء المؤتمر الدولي المنعقد بياوندي الذي سبق الإشارة إليه، ودعا الممثلون المجلس التنفيذي والأمانة العامة واللجان الفنية للأفروساي لتنفيذ ذلك القرار في مجالات اختصاصهم.

آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية



بقلم السيد المحاسب/ علي محمد عبد العال؛ مدير عام، الجهاز المركزي للمحاسبات - مصر



تضمنت معايير التقارير المالية الدولية معيار المحاسبة آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (IAS 21) والذي يعد من أكثر المعايير تطبيقاً حيث نادراً ما يوجد منشأة لا تتضمن معاملات بعملة أجنبية بالإضافة إلى ما يتضمنه المعيار من تحديد كيفية ترجمة الأنشطة الأجنبية (الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة والفروع الأجنبية للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية) - وكذا ما يتضمنه المعيار من وضع القواعد والأسس التي

يتم بها ترجمة تلك القوائم وما لذلك من أثر بالغ الأهمية لمستخدمي القوائم المالية خاصة في ظل تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وتتمثل الموضوعات الأساسية بهذا المعيار في تحديد سعر (أسعار) الصرف الذي يجب استخدامه، وكيفية إثبات أثر التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية.

ملخص للمنهج الواجب تطبيقه وفقاً لهذا المعيار

عند إعداد القوائم المالية فإن كل منشأة تقوم بتحديد عملة التعامل الخاصة بها سواء كانت تلك المنشأة تمثل كياناً بذاته أو كياناً له أنشطة أجنبية (مثل منشأة أم) أو نشاط أجنبي (مثل منشأة تابعة أو فرع). وتقوم المنشأة بترجمة بنود العملة الأجنبية إلى عملة التعامل الخاصة بها وتقوم بالاعتراف بآثار هذه الترجمة طبقاً لما سيرد ذكره.

العوامل الواجب إتباعها عند تحديد عملة التعامل العوامل الأساسية

- عملة التعامل هي العملة:
- التي تؤثر بشكل أساسي في أسعار مبيعات السلع والخدمات،
 - الرسمية للدولة،

• العملة التي تؤثر بشكل أساسي على تكلفة العمالة والمواد الخام والتكاليف الأخرى المتعلقة بتوفير السلع والخدمات.

العوامل الإضافية

- العملة التي تتولد بها أموال من أنشطة التمويل (على سبيل المثال من خلال إصدار أدوات دين أو أدوات حقوق ملكية)،
- العملة التي يتم بها عادةً الاحتفاظ بالمتحصلات من أنشطة التشغيل.

تحديد عملة التعامل للنشاط الأجنبي

تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار عند تحديد عملة التعامل لنشاط أجنبي وما إذا كانت هي نفس عملة التعامل للمنشأة التي تعرض قواممها المالية (المنشأة الأم):

- ما إذا كانت أنشطة النشاط الأجنبي تمارس كامتداد للمنشأة التي تعرض قوائمها المالية بدلاً من أن تمارس بدرجة مؤثرة من الاستقلالية. وينظر للنشاط الأجنبي على أنه يمارس أنشطته بدرجة كبيرة من الاستقلالية على سبيل المثال عندما يكون تجميعه للنقدية والبنود الأخرى ذات الطبيعة النقدية وتكبده للمصروفات وتوليده للدخل وترتيبه للحصول على اقتراض يتم كله بشكل أساسي بعملته المحلية.
- ما إذا كانت المعاملات مع المنشأة التي تعرض قوامُها المالية تمثل نسبة كبيرة أو صغيرة من أنشطة النشاط الأجنبي.
- ما إذا كانت التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة النشاط الأجنبي كافية لخدمة التزامات الدين القائمة أو المتوقعة بشكل معتاد دون الحاجة إلى الحصول على أموال من المنشأة التي تعرض قوائمها المالية.

وفي ضوء العوامل السابقة يمكن تحديد عملة التعامل للنشاط الأجنبي وفقاً لدرجة استقلاليته عن المنشأة الأم فإذا كان النشاط الأجنبي يمارس نشاطه بدرجة كبيرة من الاستقلالية تكون عملة التعامل الخاصة به هي العملة التي يتم تحديدها على أساس العوامل الأساسية والإضافية السابق ذكرها أما إذا كان لا يمارس نشاطه بدرجة كبيرة من الاستقلالية فتكون عملة تعامل النشاط الأجنبي هي عملة تعامل المنشأة الأم.



- المعالجة المحاسبية لآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
- أولاً: تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه في ترجمة المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية وكيفية إثبات أثر التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية
- تثبت المعاملة التي تتم بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولي بها بعملة التعامل للمنشأة وذلك على أساس ترجمة قيمة العملة الأجنبية التي تتم بها المعاملة باستخدام سعر الصرف اللحظي السائد بين عملة التعامل والعملة الأجنبية في تاريخ المعاملة.
 - <u>في نهاية كل فترة مالية:</u>
- تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال ويتم إدراج فروق العملة الأجنبية الناتجة بقائمة الدخل ومن أمثلة تلك البنود النقدية بالصندوق والبنوك، السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، العملاء، الموردين، القروض، المصروفات المستحقة والإيرادات المستحقة.
- وتترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيم العادلة وعندما يتم الاعتراف بمكسب أو خسارة من بنود ذات طبيعة غير نقدية ضمن الدخل الشامل الآخر فينبغي أيضاً الاعتراف بأي مكون فروق عملة بذلك المكسب أو تلك الخسارة ضمن الدخل الشامل، ومثال ذلك الأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وعلى العكس من ذلك، فعندما يتم الاعتراف بمكسب أو خسارة من بنود ذات طبيعة غير نقدية في الأرباح أو الخسائر، مثل الأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الرباح أو الخسائر فينبغي أيضاً الاعتراف بأي مكون فروق عملة بذلك المكسب أو بتلك الخسارة في فروق عملة بذلك المكسب أو بتلك الخسارة في الأرباح أو الخسائر.

المعالجة المحاسبية لفروق العملة التي تنشأ من الاقتراض بالعملة الأجنبية

تشمل تكاليف الاقتراض كما حددها معيار (IAS 23) حول "تكاليف الاقتراض" فروق العملة التي تنشأ من الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذي تعتبر فيه تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الفوائد وما لذلك من أثر نتيجة معالجة تلك الفروق باعتبارها جزء من تكاليف الاقتراض سواء بتحميلها على قائمة الدخل (في حالة الأصول غير المؤهلة لتحمل تكاليف الاقتراض) أو وجوب رسملتها على الأصل (في حالة الأصول المؤهلة لتحمل تكلفة الاقتراض).

ثانياً: ترجمة القوائم المالية لنشاط أجنبي (شركة تابعة أو شقيقة أو مشروع مشترك أو فرع)

- يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي لنشاط أجنبي الى عملة عرض بما يمكن من تضمين النشاط الأجنبي اسواء بالتجميع الكلي أو باستخدام طريقة حقوق الملكية - في القوائم المالية للمنشأة التي تعرض قوائم مالية وذلك وفقاً لما قضت به المعايير الأخرى وهي معيار تجميع الأعمال (3 IFRS) ومعيار الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة (28 IAS). وقد فرق معيار آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (11 IAS) عند ترجمة النشاط الأجنبي بين حالتين وهما ترجمة نشاط أجنبي تعد عملة التعامل الخاصة به عملة اقتصاد يتسم بالتضخم المفرط وبين نشاط أجنبي تعد عملة التعامل الخاصة به عملة التعامل العامل العامل

1- يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة التي تعد عملة التعامل الخاصة بها عملة اقتصاد لا يتسم بالتضخم المفرط (غير عالي التضخم) إلى عملة عرض بالتضخم من تضمين النشاط الأجنبي في القوائم المالية للمنشأة التي تعرض قوائم مالية وذلك بإتباع الإجراءات التالية:

- يتم ترجمة أصول والتزامات (<u>لاحظ الأصول</u> والالتزامات فقط) كل قائمة مركز مالي معروضة (بما في ذلك أرقام المقارنة) طبقاً لسعر الإقفال في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

و- يتم ترجمة بنود الدخل والمصروفات في كل قائمة دخل معروضة (ما في ذلك أرقام المقارنة) طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ حدوث المعاملات.

و- يتم الاعتراف بكافة فروق العملة الناتجة كبند مستقل في الدخل الشامل الآخر.

•ولأسباب عملية – عادةً ما تترجم بنود الدخل والمصروف باستخدام سعر صرف مقارب لأسعار الصرف الفعلية السائدة في تواريخ حدوث المعاملات مثل متوسط سعر الصرف خلال الفترة ولا يتم الاعتراف بهذه الفروق ضمن الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) وتعرض كافة مبالغ فروق العملة ببند مستقل في حقوق الملكية إلى أن يتم التخلص من النشاط الأجنبي.



^{&#}x27; تناول معيار المحاسبة الدولي (IAS 29) تحديد مظاهر الاقتصاد المفرط والتي تشتمل ولكنها لا تقتصر على اقتصاديات ببلغ فيها التضخم خلال الثلاث سنوات السابقة لتاريخ إعداد القوائم المالية معدل تراكمي يقترب من (أو يزيد عن) ١٠٠% علاوة على بعض الخصائص الأخرى.

٢- يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة التي تعد عملة التعامل الخاصة بها "عملة اقتصاد يتسم بالتضخم المفرط" إلى عملة عرض بما يمكن من تضمين النشاط الأجنبي في القوائم المالية للمنشأة التي تعرض قوائم مالية وذلك بإتباع الإجراءات التالية:-

يتم ترجمة جميع أرصدة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات (بما فيها أرقام المقارنة) طبقاً لسعر الإقفال في تاريخ أحدث قائمة مركز المالي. في ضوء ما سبق يمكن تلخيص المعالجة المحاسبية لفروق العملة للنشاط الأجنبي بالقوائم المالية المستقلة والقوائم المالية المجمعة على النحو التالي:

القوائم المالية المستقلة

فروق عملة تدرج ضمن قائمة الدخل المستقلة

وهي فروق العملة الناتجة من:

- ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية التي ينتظر تسويتها (مثل العملاء والموردين) بسعر الإقفال.
- ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية التي لا ينتظر تسويتها في المستقبل المنظور صافي الاستثمار الأجنبي (مثل القروض) بسعر الإقفال.

القوائم المالية المجمعة (اقتصاد لا يتسم بالتضخم المفرط)

فروق عملة تدرج ضمن قائمة الدخل المجمعة

وهي فروق العملة الناتجة من ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية التي ينتظر تسويتها بسعر الإقفال.

فروق عملة تدرج ضمن قائمة الدخل الشامل المجمعة

وهي فروق العملة التراكمية الناتجة من:

- ١- ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية التي لا ينتظر تسويتها في الأجل المنظور (صافي الاستثمار الأجنبي)
 بسعر الإقفال.
- ۲- ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات بمتوسط سعر الصرف.
 - ٣- ترجمة بنود الأصول والالتزامات بسعر الإقفال.
- ٢- ترجمة فروق القيمة العادلة للأصول والالتزامات
 والشهرة (تسويات تجميع الأعمال) بسعر الإقفال.

ترجمة قائمة التدفقات النقدية

- يتم تطبيق معيار قائمة التدفقات النقدية (TAS 7) عند ترجمة التدفقات النقدية من عملة التعامل إلى عملة العرض وقد أوضحت الفقرات من 70 إلى ٢٨ من المعيار قواعد ترجمة التدفقات النقدية والتي نلخصها فيما يلى:
- ۱- يتعين ترجمة التدفقات النقدية باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ التدفق النقدي ولأسباب عملية كما سمح معيار آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (21 IAS) يمكن استخدام متوسط سعر الصرف المرجح عن فترة ولا يسمح باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ نهاية الفترة المالية (سعر الإقفال).
- 7- يجب عرض أثر التغيرات في سعر الصرف المرتبطة ببنود النقدية وما في حكمها منفصلاً عن التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل ويتم عرضه في بند مستقل لتسوية النقدية وما في حكمها في بداية ونهاية الفترة.

إعلان مكسيكو بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

تقر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بصفة عامة، بوجود ثمانية مبادئ رئيسية انبثقت عن إعلان ليما وعن القرارات التي تم اتخاذها في المؤتمر السابع عشر للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في سيول (كوريا) كشروط ومتطلبات أساسية للرقابة المالية السليمة في القطاع العام.



المبدأ الأول:

وجود إطار دستوري/ نظامي/ قانوني مناسب وفعال وأحكام تطبيقية واقعية خاصة بهذا الإطار

من المطلوب وضع تشريعات تحدد بالتفصيل مدى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

المبدأ الثاني:

استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة و"الأعضاء" (في المؤسسات التي يتمتع أعضاؤها بصلاحية جماعية متساوية)، بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة القانونية أثناء الأداء العادي لمهامهم

تحدد التشريعات المطبقة شروط تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة و" الأعضاء" في المؤسسات التي يتمتع فيها أعضاؤها بصلاحية جماعية متساوية، وإعادة تعيينهم، وتقاعدهم وإقالتهم:

- يتم تعيينهم، أو إعادة تعيينهم، أو إقالتهم وفق إجراء يضمن استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية. (انظر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١١ الإيضاحات والتطبيقات الجيدة المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة)؛
- یکون تعیینهم لمدة طویلة کافیة ومحددة حتی یتمکنوا
 من أداء المهام المنوطة بهم دون الخوف من العقاب؛

تكون لديهم حصانة ضد الملاحقة القضائية بخصوص
 أي عمل سابق أو حاضر نتج عن الأداء العادي
 والطبيعي لمهامهم كما يقتضي الحال.

المبدأ الثالث:

صلاحية واسعة كافية وحرية التصرف التامة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في أداء مهامها

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالسلطة الكافية لتحقيق أهدافها التالية:

- استعمال الأموال والموارد أو الموجودات العامة من قبل جهة مستلمة أو منتفعة بغض النظر عن طبيعتها القانونية؛
- تحصيل الإيرادات المستحقة للحكومة أو الجهات الحكومية؛
- قانونية ونظامية الحسابات الحكومية أو حسابات الجهات الحكومية؛
 - الوقوف على جودة الإدارة المالية وإعداد التقارير؛
- العمليات الحكومية أو عمليات الجهات الحكومية من منظور عناصر الاقتصادية والكفاءة والفعالية.

وما عدا في الحالات التي يطلب منها القانون فعل ذلك، لا تقوم الأجهزة العليا للرقابة برقابة سياسة الجهات الحكومية بل تقتصر فقط على رقابة تنفيذ السياسات.

ومع احترام الأجهزة العليا للرقابة للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية والتي تطبق عليها، فإنها متحررة من أي توجيه أو تدخل من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية:

- عند اختيار مواضيع الرقابة؛
- عند التخطيط لعملياتها الرقابية، وبرمجتها، وإنجازها،
 وإعداد تقاريرها، ومتابعتها؛

- عند تنظيم وإدارة جهازها الرقابي؛
- عند فرض عقوبات عندما يكون تطبيق العقوبات جزءاً من صلاحية الأجهزة العليا للرقابة.

لا ينبغي للأجهزة العليا للرقابة بأي شكل من الأشكال أن تتدخل أو تعطي الانطباع بأنها تتدخل في إدارة الجهات الخاضعة لرقابتها.

وينبغي للأجهزة العليا للرقابة أن تضمن عدم قيام موظفيها بتكوين علاقات وثيقة مع الجهات الخاضعة للرقابة لكى تبقى موضوعية أو تبدو موضوعية.

ورغم أن للأجهزة العليا للرقابة حرية التصرف التامة في أداء المهام المنوطة بها، يجب عليها أيضاً أن تتعاون مع الجهات الحكومية والعامة التي تسعى إلى إدخال تحسينات على استخدام وإدارة الأموال العامة.

ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تستخدم معايير العمل والرقابة المناسبة وأن تلتزم بقواعد السلوك المذكورة في الوثائق الرسمية لمنظمة الإنتوساي واتحاد المحاسبين الدولي أو الهيئات الأخرى المعترف بها التي تضع المعايير.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تقدم تقريراً سنوياً خاصاً بالأنشطة التي تقوم بها إلى السلطة التشريعية ومؤسسات أخرى في الدولة بمقتضى الدستور أو القوانين الأساسية أو التشريعات، ويجب عليها أن تنشر هذا التقرير على الجمهور.

المبدأ الرابع:

الوصول غير المقيد للمعلومات

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة أن تتمتع بالسلطات الكافية للحصول، بشكل غير مقيد ومباشر وحر، وفي الوقت المناسب، على كافة الوثائق والمعلومات اللازمة لأداء مهامها القانونية على نحو صحيح.

المبدأ الخامس:

حق وواجب إعداد تقارير بشأن أعمالها

لا ينبغي تقييد حرية الأجهزة العليا للرقابة في إعداد تقارير بشأن نتائج أعمالها الرقابية، فينبغي بموجب القانون أن ترفع تقريراً بشأن نتائج رقابتها المالية على الأقل مرة في كل سنة.

المبدأ السادس:

حرية تقرير محتوى تقارير الرقابة المالية وتوقيتها ونشرها وتوزيعها

يجب أن تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بحرية تقرير محتوى ومضمون تقاريرها الرقابية، فضلاً عن حقها في إبداء الملاحظات ورفع التوصيات في تقاريرها الرقابية، مع الأخذ في عين الاعتبار، كلما كان مناسباً، وجهة نظر الجهات المشمولة بالرقابة.

تحدد الهيئة التشريعية حداً أدنى للشروط المتعلقة بإعداد تقارير الرقابة المالية من قبل الأجهزة العليا للرقابة، كلما كان مناسباً، وتحدد أيضاً مواضيع معينة يجب أن تخضع إلى رأي أو شهادة رقابة رسمية.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بحرية تحديد الوقت المناسب لتقاريرها ما لم يفرض القانون شروطاً معينة خاصة بإعداد تقارير الرقابة المالية.

يجوز للأجهزة العليا للرقابة أن تلبي طلبات معينة لإجراء تحقيقات أو رقابة مالية من السلطة التشريعية ككل أو إحدى لجانها أو من الحكومة.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بحرية نشر تقاريرها وتوزيعها بعد تقديمها وطرحها بصفة رسمية على السلطات المختصة كما ينص على ذلك القانون.

المبدأ السابع:

وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة

تقدم الأجهزة العليا للرقابة تقاريرها إلى السلطة

التشريعية أو إحدى لجانها أو إلى مجلس إدارة الجهة المشمولة بالرقابة، كلما كان مناسباً، للعرض ومتابعة توصيات محددة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

لدى الأجهزة العليا للرقابة أنظمة داخلية للمتابعة خاصة بها للتأكد من أن الجهات المشمولة بالرقابة قد عالجت بطريقة صحيحة ملاحظاتها وتوصياتها بالإضافة إلى الملاحظات والتوصيات التي رفعتها السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو رفعتها لمجالس إدارة الجهات المشمولة بالرقابة، كلما كان مناسباً.

ترفع الأجهزة العليا للرقابة تقارير متابعاتها إلى السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو إلى مجلس إدارة الجهة المشمولة بالرقابة، كلما كان مناسباً، للنظر فيها، واتخاذ إجراءات بشأنها، حتى في الحالات التي يكون فيها للأجهزة العليا للرقابة سلطة قانونية خاصة بها للمتابعة وفرض العقوبات.

المندأ الثامن:

الاستقلال الذاتي المالي والإداري وتوفر الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة أن تتمتع بالموارد البشرية، والمادية، والنقدية اللازمة والمعقولة، ولا ينبغي للسلطة التنفيذية التحكم في طريق الوصول إلى هذه الموارد أو توجيهها. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإدارة ميزانيتها كما أنها حرة في تخصيص هذه الميزانية عا تراه مناسباً.

تكون السلطة التشريعية أو إحدى لجانها مسؤولة عن ضمان توفير الموارد اللازمة للأجهزة العليا للرقابة لكي تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها.

يحق للأجهزة العليا للرقابة أن تلجأ مباشرة إلى السلطة التشريعية إذا كانت الموارد المتاحة غير كافية ولا تسمح لها بالقيام بالمهام المنوطة بها.